موقف بريطانيا من التطورات الداخلية في الإمارات العربية

أ.م.د. أسعد محمد زيدان الجواري

كلية الآداب / جامعة بغداد

المقدمة :

شهدت منطقة الخليج العربي صراعاً حاداً بين الدول الاستعمارية الكبرى، تمكنت بريطانيا في نهاية المطاف من الانفراد في السيطرة عليه . ومما كان بامكان بريطانيا فرض سيطرتها إلا بعد القضاء على قوة القواسم البحرية، الأمر الذي نجم عنه تدخلها بشكل سافر في شؤون المنطقة ، ولاسيما في الساحل الغربي الذي ضم القاعدة الأساسية لقوة القواسم البحرية.

ازدادت أهمية الساحل الغربي للخليج العربي من وجهة نظر بريطانيا عشية الحرب العالمية الأولى ، ومع اندلاعها ، حرصت بريطانيا على تأمين سيطرتها على المنطقة ومنع وصول أي قوة محلية إلى الساحل، وقد تطلب منها ذلك عقد سلسلة من الاتفاقيات مع أمراء الساحل ، تعهدت بموجبها بحماية حدود الإمارات البرية والبحرية ضد أي هجوم محتمل من الدولة العثمانية أو من قبل عبد العزيز بن سعود ومقابل ذلك تعهد الأمراء بالمحافظة على الهدوء وعدم إثارة المشكلات أمام النفوذ البريطاني في المنطقة .

وكانت المنازعات التي استفحلت بين الإمارات حول الحدود أو الملاحة ، أو من أجل الحصول على الحكم ، قد أعطت بريطانيا فرصة مثالية للتدخل في الشؤون الداخلية ، وسيلة لفرض الهيمنة وبسط النفوذ . وإذا كانت قد استعانت بالوكيل الوطني في إدارة شؤونها على الساحل ، فانها لم تتأخر في التدخل

المباشر ، كلما دعت الضرورة لذلك . وكان التلويح باستخدام القوة هو السمة الأساسية لسياسة بريطانيا في المنطقة ، والذي أخذه الأمراء مأخذ الجد بسبب لجوء بريطانيا إلى ذلك في مرات عديدة.

لذلك ساءت الأوضاع العامة للسكان ، وقد تركت بريطانيا الأمور على حالها ، وبالمقارنة مع ما وصلت إليه الأوضاع العامة في المناطق المجاورة ، كما في العراق مثلاً ، فأن الأوضاع كانت تسير من سيء إلى أسوأ ، ومثالاً معبراً واحداً يغنينا للدلالة على تردى الأوضاع العامة في البلاد ، فقد كان سماع المذياع من الأمور التي لا يمكن لبريطانيا غض الطرف عنها. وأن بعض الأمراء كانوا من المحظوظين إذا حصلوا على العلاج الطبي على متن إحدى السفن البريطانية في الخليج .

موقف بريطانيا من الصراعات الداخلية :

كانت بريطانيا في بادئ الأمر ، حريصة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية في المشيخات ، وكانت تعمل على تحقيق أهداف سياستها في المنطقة دون أن تتحمل أية مسؤولية تجاه شيوخ الإمارات ، وتركت الأوضاع الداخلية على حالها ، وقد حققت بريطانيا أهدافها في المنطقة مع بقاء حكام المشيخات وتمتعهم باستقلالهم الداخلي ، فقد اهتمت بريطانيا بإدارة العلاقات الخارجية ، فضلاً على الشؤون المتعلقة بالطيران والبريد والبرق[1] . ولكن كان الاستقلال اسمياً أكثر منه عملياً ، فقد كانت بريطانيا قادرة على التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات ، وقامت بالتدخل على شكل نصائح للشيوخ في الأمور التي لها مساس بالمصالح البريطانية .

كانت إماراتُ الساحل قد شهدت صراعات قبلية وحوادث اغتيال ، قام بها الشيوخ المتنافسين ، جرت معظم أحداثها أمام أعين البريطانيين . وكانت لهم أيادٍ خفية في تأجيج كثير منها ، في نفس الوقت الذي وقفت فيه متفرجة على

أحداث أخرى ، فبالنسبة للأطماع السعودية التي بلغت ذروتها في نهاية العشرينيات وعندما ضغط عبد العزيز بن سعود بقوة على المنطقة ، كانت بريطانيا تراقب الأحداث بحذر ولم تتدخل في الموضوع ، لبقاء التهديدات السعودية عند المناطق الداخلية القريبة من الإمارات ، لذلك أحجم كثير من الشيوخ عن طلب المساعدة من بريطانيا[٢].

استغلت بريطانيا الاضطرابات في إمارات الساحل ، وكانت قد حرضت على قيام عدد منها بصورة مباشرة أو غيرها ، أملاً في تحقيق أكبر قدر ممكن من السيطرة والنفوذ على المشيخات ، التي ازدادت أهمية في مخططات السياسة البريطانية في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن ، فقد أتاحت هذه الاضطرابات فرصة مناسبة لبريطانيا لغرض رقابتها الفعلية ، وتحولها إلى حكم في المنازعات القائمة ، وتدخلت بحجة المحافظة على قواعدها البحرية والجوية التي ازداد عددها في تلك الحقبة[٣].

وفي حالات كثيرة تدخل البريطانيون في النظام القضائي المحلي ، وذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما تدخلوا كذلك في صلب اختصاصات المحاكم الدينية التقليدية التي كان المجتمع يعتمد عليها إلى حد بعيد[٤] .

أدى الصراع الذي نشب بين رأس الخيمة ورامس مثلاً ، إلى تدخل السلطات البريطانية في المنطقة ، فقد بادرت إلى وضع تسوية بين الأطراف المتنازعة ، والتي تقابلت بالفعل على ظهر الباخرة Gyclamen ، حيث توسط الضابط الأعلى للبحرية البريطانية في عقد صلح بين سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة وشيخ رامس الذي حل محل والده المقتول عبد الرحمن بن صالح . ولم يمض وقت طويل حتى قام شيخ رامس بهجوم على رأس الخيمة ، تدخلت فيه بريطانيا من جديد ، لإيجاد تسوية بين الطرفين . أشرف عليها الضابط الأعلى

في البحرية البريطانية في الخليج العربي ، وقد تم الصلح فعلاً ، بعد تعهد شيخ رامس بدفع جزية إلى شيخ رأس الخيمة[٥].

ولما حدث النزاع بين عجمان والشارقة عام ١٩٢٠ ، الناجم عن خروج شخص يدعى عبد الرحمن عن طاعة الشيخ خالد شيخ الشارقة ، أدى إلى صدامات مسلحة بين الطرفين ، تجددت في الأعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٨ و ١٩٣٤، وخوفاً من تأثيرات الصراع على القاعدة الجوية البريطانية في الشارقة ، قام المقيم البريطاني في الخليج في أيلول عام ١٩٣٤ بتوجيه أنذار إلى كل من شيخي الشارقة والعجمان ، محذراً من مغبة امتداد تأثير النزاع بينهما إلى ممتلكات أو أرواح الرعايا البريطانيين أو تهديد سلامة المطار الجوي في الشارقة ، فأنه سيعدهما مسؤولين مباشرة عن ذلك . وقد نجح المقيم البريطاني ومعه شيخ دبي في حمل أطراف النزاع على عقد صلح بينهما ، تعهدا بموجبه بعدم إثارة المشكلات فيما بينهما[٦].

وفي الأزمة التي نشبت بين أبو ظبي والشارقة وأم القوين التي استمرت حتى عام ١٩٢٩ ، طلب شيخ الشارقة من المقيم البريطاني في الخليج تريفور، تحذير شيخ أم القوين عبد الله بن راشد[٧] من خطورة خرق شروط المعاهدة الموقعة بين شيوخ الساحل عام ١٩١٥ ، والالتزام بعدم إثارة المشكلات في المنطقة ، وبالفعل ، فقد كان للمقيم البريطاني دور مهم في كبح جماح عدد من الأشخاص الساعين إلى الحكم يومذاك[٨].

استعان الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي في عام ١٩٣٤ بالبريطانيين لمواجهة المشكلات التي أثارها أبناء عمه من آل بوفلاسة ، فأصدرت المقيمية البريطانية ، إعلانين في العام نفسه ، احدهما نبه فيه الشيخ إلى ضرورة الأخذ بأسباب الحذر والحيطة وحماية نفسه وإدارته من اعتداءات أبناء عمه ، ودعته إلى الحفاظ على ممتلكات وأرواح الرعايا البريطانيين المقيمين في إمارته . أما

الإعلان الثاني ، فقد حذر فيه المقيم البريطاني سكان دبي من القيام بأية اضطرابات قد تلحق خسائر في الأموال والممتلكات الخاصة بالرعايا البريطانيين، وأن المسؤولين عنها ، سيحاسبون بشدة(٩).

وفي محاولة لقطع الطريق أمام أية محاولة لإثارة الاضطرابات ، اجتمع الشيخ سعيد بن مكتوم مع الضابط الأعلى للبحرية في الخليج العربي يوم ٢٣ أيلول ١٩٣٥ ، على ظهر السفينة Havking أكد فيه الشيخ موقفه المساند لبريطانيا في المنطقة باستمرار ، وذكر ما قام به من وساطات لحل الأزمات بين شيوخ المنطقة ، وأنه أرغم رعاياه على الوفاء بالتزاماتهم تجاه التجار الهنود من رعايا بريطانيا وطلب مساعدة بريطانيا له حتى يتمكن من مواجهة المشكلات القائمة في إمارته .

كان الموقف البريطاني مساند للشيخ سعيد بن مكتوم ؛ لذلك كتب المقيم البريطاني في الخليج إلى الوكيل الوطني في الشارقة ، حثه على تنبيه الشيخ سعيد بن مكتوم للقضاء على معارضيه ، وعدم طلب المساعدة البريطانية إلا في الحالات الاضطرارية ، وبالفعل نجح شيخ دبي في إيجاد صيغة تفاهم بين أطراف النزاع في إمارته من خلال إسناد بعض المناصب الإدارية إلى أبناء عمومته المعارضين ، استرضاءً لهم(١٠).

أدت المنازعات التي قامت بين قبيلة القواسم وقبيلة بني ياس إلى صراع بين إمارتي دبي والشارقة ، ففي عام ١٩٤٠ ، تجدد الصراع بين الإمارتين بسبب مشكلات الحدود القائمة بينهما يومذاك ، وقد استمرت المنازعات مدة أشهر، انتهت بعقد صلح بين الطرفين ، حضره مندوب عن المقيم البريطاني المعين في الشارقة محل الوكيل الوطني ، وكان أول ضابط بريطاني يعين في هذا المنصب بعد إلغاء منصب الوكيل الوطني . وقد قام المقيم البريطاني في الخليج بتبليغ شيوخ الساحل بنفسه عند زيارته للمنطقة ، بأن الاغتيالات التي يقومون

بها ضد بعضهم البعض طريقة غير إنسانية ، وهي تؤدي إلى عدم تحقيق الأمن في المنطقة ، مؤكداً أن قتل الأخوة أمر صعب جداً ، أبلغ بذلك كل من الشيخ سعد بن مكتوم ، حاكم دبي وشخبوط بن سلطان حاكم أبو ظبي وسلطان بن صقر حاكم الشارقة وراشد بن حميد حاكم العجمان ، وسلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة ، وقد طلب منهم إذا وقعت حادثة من هذا النوع ألا يعترفوا بالشيخ الجديد الذي يقيم حكمه على أساس الاغتيال[١١].

توقفت المنازعات القبلية بعد عام ١٩٤٠ ، ومرد ذلك يعود إلى دور بريطانيا وتدخلها في منع حدوث الاضطرابات ، وعدم تزويدها الشيوخ بالذخائر والأسلحة إلا بالقدر الذي يوفر لهم الحماية من غزوات البدو . وقد استجاب السكان وتفاعلوا مع رغبة بريطانيا في القضاء على الاضطرابات الداخلية فلا غرو أن يفشل عملاء ألمانيا الذين عبروا إلى الساحل العربي من إيران لإثارة القبائل العربية ضد الوجود البريطاني في المنطقة في أثناء معركة العلمين في شمال أفريقيا .

ولضمان مصالحها والحفاظ على تنفيذ معاهداتها مع شيوخ الساحل العماني، استخدمت بريطانيا مختلف الوسائل ، منها ، القهر والقصر والتوبيخ وبذل المال وتوزيع الأنواط ، واحترام المشاعر الدينية ، والتفريق بين القبائل وإثارة الخلاف ، وبالتوحيد عندما تتطلب الحاجة إلى ذلك ، وبالمحافظة على الجهل والتغاضي عن محاربة المرض ، وكانت العلاقات الخارجية للإمارات بيدها. واحتفظت بحامية عسكرية للحفاظ على مصالحها[١٢] ففي حالات كثيرة استخدمت بريطانيا القوة لإجبار الشعب على طاعة الشيوخ وتنفيذ أوامرها ، ففي عام ١٩٣٤ ، استخدموا الطيران البحري وقاموا بغارة على دبي ، مناصرة للشيخ ضد أبناء شعبه . كما شجعوا في حالات أخرى النزاعات بين الشيوخ والقبائل . وكانوا لا يتدخلون في كثير من الحالات في وقف الاغتيالات . لأن

هؤلاء ، حسب إحدى الوثائق البريطانية ، ((ليسوا أوربيين ولا هم نتائج الحضارة الحديثة ، ولذلك يجب علينا أن نصافح القبائل ونعترف به)) . ولم يمنع البريطانيون القتل والاغتيال إلا عندما بدأت شركاتهم التنقيب عن النفط ، طلباً للاستقرار . وفي جانب آخر ، قاموا بتوزيع الميداليات وكسبوا صداقة الشيوخ وتقربوا إليهم بالوسائل شتى . وقدموا هدايا سنوية للشيوخ قبل اكتشاف النفط ، وأرسلوا عدد منهم إلى المستشفيات لاستشفاء ، وبالغوا في تقديم مظاهر الاحترام ، عندما كانوا يطلقون العيارات النارية توديعا للشيوخ عند زيارتهم السفن البريطانية ، وكانوا يطلقون مثلاً ، خمس اطلاقات لشيخ أبو ظبي وثلاث اطلاقات لما عداه[١٣].

وفي إطار الاهتمام ببعض المشيخات ، أحتلت الشارقة مكانة مرموقة بين المشيخات الأخرى . وتحولت إلى مركز هام للخطوط الجوية الأوربية ، التي أسست شركة عرفت باسم شركة الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار B.O.A.G. ووقع معظم شيوخ الساحل عقود الامتيازات استغلال النفط مع الشركات البريطانية ، وطورت بريطانيا علاقاتها معها ، فاستبدلت الوكيل الوطني في الشارقة بضابط بريطاني بعد تأسيس قاعدة للسلاح الجوي البريطاني في المنطقة[١٤].

وازدادت الأهمية الاستراتيجية للساحل العربي للخليج بالنسبة لبريطانيا بعد فقدانها الساحل الإيراني في الجهة المقابلة ، ولم تكن والحالة هذه على استعداد لفقدان الساحل العربي ، لهذا اتجهت إلى الوقوف بصلابة ضد تطلعات عبد العزيز بن سعود ، ومنعته من مد سيطرته على شيوخ الساحل ، من خلال تشديد السيطرة البريطانية على ساحل الإمارات . وعقدت معاهدة مع سلطان مسقط وإمام عمان ، نظمت العلاقة بينهما ، تعهد بموجبها الامام بكبح جماح القبائل الخاصة به من مهاجمة المناطق الساحلية[١٥].

في عام ١٩٣٥ ، رفضت حكومة الهند مبدأ المساندة الإدارية للشيوخ ، وأكدت أن بامكانها التعاقد مع الشيوخ بتعهدات جديدة ، استمراراً للعلاقة التاريخية بين الطرفين ، ونبهت الشيوخ من جديد بعدم المساس بتعهداتهم السابقة ، لأن ذلك مدعاة لقيام بريطانيا بإجراءات صارمة ضد الشيوخ . فدعت حكومة الهند إلى اتخاذ سياسة تقود في النهاية إلى تشديد القبضة على الساحل العماني قدر المستطاع وأن ((تحول المقيم إلى الساحل العربي)) هو جزء من سياسة بريطانيا الجديدة في منطقة الخليج ، ورأت أن ((تحول المقيمية للساحل العربي أمر لابد منه ، عاجلاً أم آجلاً ، ومن الأنسب لنا أن ننقلها بأنفسنا بدلاً من أن نجبر على نقلها)) . وفي نهاية عام ١٩٣٦ ، بدأ للبريطانيين واضحاً ، أن تزايد مصالحهم على الساحل العماني يقتضي التدخل بشكل أكثر في شؤون المنطقة[١٠].

ساهم البريطانيون في بقاء الأوضاع المتخلفة على حالها في الساحل العماني . ففي عام ١٩٣٥ ، كتب المقيم السياسي في الخليج العربي ((بأن القوم هنا ، على الرغم من مرور الطريق الجوي ، موغلون في البدائية)) . ولأن الجهل يخدم سياستهم ، فقد وقف البريطانيون ضد أي مظهر من مظاهر الحضارة ، ومن المفيد التذكير بحادثة ، أعطت دليلاً قاطعاً على ذلك ، فقد طلب الشيخ هزاع ، وهو أخ لشيخ أبو ظبي من الضابط السياسي البريطاني تزويده بمذياع ، لأنه سمع القرآن الكريم بالمذياع عند زيارته للبحرين ، غير أن الضابط البريطاني لم يوافق على الإطلاق . وقد وصلته اخبار مفادها ، توفر النية لدى شيخ الشارقة بشراء مذياع ومكبر للصوت ، يجعله فوق قلعته ، ليتمكن أهل بلدته من الاستماع إليه ، ولما سأله المقيم عن ذلك ، أنكر الشيخ الموضوع ، وكتب الضابط السياسي إلى المقيم بهاتين الحادثتين . فرد عليه ((بأن العرب عاجلاً أم آجلاً سيستمعون إلى الاخبار ويتأثرون بها إذ أن إذاعة بغداد قد بدأت

ببث برامجها ، وبدأ بعض عرب الخليج العربي يلتقطون الأخبار)) ، وأشار الضابط السياسي إلى ضرورة ((أن يحاول البريطانيون السيطرة على برامج إذاعتي القاهرة وبغداد لأن هاتين المحطتين ، لو صارتا إلى أيادي معادية للإمبراطورية البريطانية فستسبب في هذه المنطقة شراً مستطيراً))[١٧].

ولعل من الحوادث المهمة التي قامت نتيجة تأثير وسائل الإعلام العربية من إذاعة وصحف ، ما حصل في دبي عام ١٩٣٨ ، حيث طالب أولاد راشد شيخ دبي بمجلس تشريعي ، وحصل مثال هذا الأمر في الكويت كذلك. فتدخلت السلطات البريطانية وساندت الشيخ مساندة فعالة ، ومع ذلك استطاع أهل دبي إقامة مجلسهم في ١٩ تشرين أول بعد أن توصلوا إلى حل وسط مع الشيخ ، أبقى على بعض نفوذ الشيخ ، وحسب الوثيقة البريطانية ((هذا هو هدفنا الذي سعينا إليه بشدة)) . وفي نهاية مايس حل الشيخ المجلس ، فقامت اضطرابات راح ضحيتها حشر بن مكتوم وابنه وعشرة رجال من قادة المعارضة ، وسقط بعض الجرحى وفر الآخرون من دبي[١٨].

تناقلت الإذاعات العربية الحوادث في دبي ، فانتقدت موقف بريطانيا من قضية الديمقراطية ، فاقترح المقيم البريطاني ، بث خبر في إذاعة لندن (القسم العربي) ، ترد التهمة عن بريطانيا ، وبالفعل بثت الإذاعة ما يؤكد نصيحة بريطانيا للشيخ بإشراك أهله في الحكم ، لكن الشيخ لم يقبل النصيحة ، لكنه استجاب بعد ذلك للنصيحة البريطانية ، وكون مجلساً للتجار ضم خمسة من أعضاء المجلس المنحل ، وفي عام ١٩٣٨ ، أرسل المقيم البريطاني في الخليج خطاباً إلى الحكومة ، جاء فيه ، أنه في حالة قيام حرب فأنه ((ليس لنا أي التزامات تفرضها علينا العلاقات التعاهدية في حماية الشيوخ المتهادنين على ساحلهم)) . وأضاف المقيم ((أن مصالح الحكومة البريطانية على بر هذا الساحل جد قليلة إذا لم تتقدم صناعة الزيت تقدماً يجعلهم يضعوها في اعتبارهم)) . ولما

لم تبدأ عمليات البحث الجاد عن النفط ، فأن مهمة الدفاع عن الساحل ((يجب أن تقتصر على حماية مناطق المطارات والطريق الجوي خاصة في الشارقة ودبي))[١٩].

أهملت بريطانيا الشؤون العامة في ساحل الإمارات ومن ضمنها الأوضاع الصحية في المنطقة ، وكانت الأحوال الصحية سيئة جداً ، والمنطقة عرضة لتفشي الأوبئة والأمراض ، مثل الطاعون والكوليرا ، والجدري والتدرن الرئوي، الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة وقلة المياه العذبة وسوء التغذية. وقد أثار ذلك الرحالة العربي أمين الريحاني ، الذي زار المنطقة في عشرينات القرن الحالي ، قائلاً : ((لقد اندهشت لقلة اهتمام الإنكليز بتوفير الخدمات الصحية للسكان))[٢٠].

لم يجر موقف بريطانيا من الأوضاع الداخلية في الساحل العماني بمعزل عن سياستها العامة في المنطقة ، وكانت تعمل على تحقيق مصالحها أما بشكل مباشر أو غير مباشر.

دور الوكيل الوطني في إدارة شؤون ساحل الإمارات :

كانت شؤون الساحل العماني تدار من قبل الوكيل الوطني الذي مقره في الشارقة ، التابع للمقيم البريطاني في الخليج العربي[٢١] ، وكانت بريطانيا تدفع راتباً شهرياً للمقيم ، يصرفه على متطلبات إنجاز مهمته ، ومنحته زورقاً صغيراً وسيارة . وحين زار بالكريف Palgrave الشارقة سنة ١٨٦٤ ، كتب عن الوكيل الوطني وكيف استطاع الاستحواذ على جزء كبير من سوق الشارقة وبساتين النخيل في رأس الخيمة ، وقال ((أن الشيوخ المتصالحين يدفعون لوكيلنا مبالغ تصل إلى عشرة آلاف روبية سنوياً ... وأن الوكيل الوطني يتقاضى ١٠% عن كل حالة يسويها في المنطقة مستخدماً نفوذه))[٢٢].

وقد اعتمدت السلطات البريطانية على الوكيل الوطني في إدارة كثير من الأمور ، وكتبت الوثائق البريطانية حول ذلك : ((أن وكيلنا يرى من خلال ممارسته الطويلة أن التهديد باستدعاء سفينة حربية يثمن كثيراً وأن حقيقة أن وكيلنا هناك ينتمي إلى العرب يجعله أكثر مقدرة على الحكم من أي أوربي آخر فيما يخص المؤامرات السرية التي يعج بها الساحل . وإذا كان لهذا الأمر مثلبة فهي أن هذا الوكيل بانتمائه هذا لن يكون دائماً بمنأى من المؤامرات))[٢٣].

وكانت السلطات البريطانية في الخليج تستجيب لمقترحات الوكيل الوطني في كثير من الحالات ، وحققت نتائج إيجابية بوجود الوكيل الوطني ، وفي تقريره أكد المقيم السياسي ما نصه ((أننا قد نلنا كل أهدافنا في المنطقة أو حلها باستعمال القوة ، أو التلويح بها والتهديد بالعقاب ، وهذا أمر يدركه العرب جيداً. أن الشيوخ كانوا وما زالوا يذكرون اتباعهم ، بأنهم إذا أحدثوا شيئاً ستأتي بريطانيا لعقابهم ، وستحدث شيئاً مقابلاً تزيد به في نفوذها ، وبهذا فأن تعيين وكيل بريطاني سيبدو لهم وكأنه عقاب رهيب))[٢٤].

أما عن الموظفين البريطانيين في الخليج . فقد كان معظمهم يتخذ من السير ارنولد ولسن وكيل الحاكم الملكي العام في العراق أبان ثورة العشرين في العراق ، والمعروف بغطرسته وتطرفه في إدارة العراق . مثالاً في الحكم ، ((كانوا يحذون حذوه في سياسته أنهم من الضباط الذين لا يصلحون لغير الخدمة العسكرية . فلا يفهمون العرب ، ولا يحبونهم ، ولا يعطفون أقل العطف على قضيتهم))[٢٥].

ظهرت فكرة تعيين وكيل بريطاني الجنسية في المنطقة عام ١٩٠٨ ، وأن يكون مقره في دبي ، لخدمة المصالح البريطانية التي زاد حجمها في دبي ، بعد انتقال حركة التجارة إليها من لنجة . لكن بريطانيا رفضت الفكرة جملة وتفصيلاً، مؤكدة ((أن شيوخ المنطقة يجب أن يساسوا بحذر مفرط ، وأن وجود مثل

بريطاني في المنطقة سيثير هواجس كثيرة عند الشيوخ خشية على وضعهم الاستقلالي ومسائل تجارة اللؤلؤ))[٢٦] .

كان الوكيل الوطني ينفذ السياسة البريطانية المرسومة له ، ويرسل تقريره كل أسبوعين إلى المقيم البريطاني في الخليج ، والاتصال بينهما برقياً يتم في حالات الضرورة القصوى من هنجام ، وكان المقيم البريطاني في الخليج يزور المنطقة مرة كل سنة ، وقد تكون مرتين في السنة[٢٧].

وكان المقيم البريطاني قد شجب مبدأ تعيين ضابط بريطاني يحل محل الوكيل الوطني ، مؤكداً رأى كرزن في هذا الموضوع الذي ناقشه بشكل نهائي عام ١٩١٣ . ومع أنه أشار إلى أن وجود وكيل بريطاني سيكون أكثر نفعاً في تنفيذ أهداف السياسة البريطانية في المنطقة . غير أن شيوخ الساحل العماني ، يرفضون وجود البريطانيين على البر ، مؤكداً أن وجود الوكيل البريطاني (الكافر) سيمنح بن سعود فرصة لاستغلال الموقف وإثارته ضد الوجود البريطاني في المنطقة . وأكد أن الأسلوب الأكثر فاعلية ، يكمن في سيطرة بريطانيا على مياه الخليج ومحاصرة الساحل بحراً ، ومصادرة أي قارب أو سفينة معادية ، يضمن بقاء النفوذ البريطاني على حاله . وإذا فشلت كل الوسائل المتاحة فأن إثارة النزاعات القبلية سيكون أفضل أسلوب لفرض السيطرة على المنطقة[٢٨].

ومرة أخرى أثير الموضوع في عام ١٩٢٩ ، وكان رأى حكومة الهند الحفاظ على الوضع في المنطقة كما هو . وعبر المقيم السياسي في الخليج ((أننا يجب أن نقتنع بالشيخ الذي يعتلي سدة الشيخة ورقبته بين يدي أقاربه الجهلاء الرجعيين)) ، وأردف قائلاً : ((أني لا استطيع بما لدي من أساليب أن أغير في نمط حياتهم هذا ... أما فيما يخص التمثيل البريطاني على الساحل فهو رهن بالأمور المحلية وحدها ، أن شيخ دبي يقاوم دخول أي أوربي أو شبه

أوربي إلى المنطقة حتى لو تعين ذلك الشخص وكيلاً لشركة الهند البريطانية للملاحة))[٢٩].

وصل المقيم البريطاني في الخليج في ٢٢ أيلول ١٩٣٣ ، منطقة الساحل العماني على متن الباخرة شورهام تصحبها ٩ مدمرات ، والتقى مع شيوخ الساحل في دبي ، وأقيم احتفال بالمناسبة ألقى فيه المقيم خطبة أوضح فيها سياسة حكومته تجاه مشيخات الساحل ، وكان المقيم قد استلم تعليمات خاصة حول الموضوع من حكومة الهند ، حثته على عدم منح الشيوخ آمالاً عن التزامات بريطانية محددة ، مؤكدة له بأن ((ليس لدينا أي التزام بحمايتهم فنحن لا نستطيع أن نعطي مصالحهم وزناً أكثر مما تقتضيه مصلحتنا)) ، وقضت التعليمات بأن تقول ((أن حكومة جلالته ترعاكم لأكثر من قرن وهي مصممة على الوفاء بالتزاماتها التي دخلت فيها نتيجة للاتفاقيات)) ، كما يمكن أن نقول لهم ((باستعدادنا لحماية ملاحتهم رغم أن هذا لن يكون ممكن التطبيق))[٣٠].

وجاء في الخطبة التي القاها المقيم السياسي ما نصه : ((أقيم هذا الاحتفال لتجديد الصداقة بينكم وبين الحكومة البريطانية ، ولأذكركم بما قاله لكم نائب الملك في الهند قبل أقل من ثلاثين سنة ، من أن الفوضى كانت تعم الخليج العربي ، وكان كل رجل هنا لصاً وقرصاناً ، ثم فرضت السفن البريطانية خلال أكثر من قرن من الزمان الأمن في المنطقة ، ووضعت حداً للاضطرابات ، ثم قامت الحكومة بعد هذا بعقد سلام أبدي معكم ويمكنكم بعد استثمار جهود الأسطول البريطاني التي دامت لأكثر من قرن أن تنتقلوا في البحر كما تشاؤون)). وخلال وجودنا والكلام لازال للمقيم البريطاني ((لما سلم قبلي كنتيجة لمعاهدات الحكومة البريطانية معكم وازدهرت علاقات هذه الحكومة معكم وصارت بذلك سيدكم الأعلى ، ومن هذا المنطلق فأنتم لن تدخلوا في علاقات

تفاوض أو تعاهد أو مراسلات مع أي قوة أخرى لأن معاهدتنا بكم تقيدكم بذلك، وقد التزمتم بهذا القيد انطلاقاً من روح الصداقة))[٣١].

حققت بريطانيا أهدافها الخاصة من إقامة الاحتفال ، بإعلان سياستها تجاه الساحل العماني ، ونبهت الشيوخ إلى ضرورة التقيد بالتزاماتهم السابقة.

ومنذ عام ١٩٣٤ ، أصبح الوكيل الوطني في الشارقة تابعاً للوكيل البريطاني في البحرين ، وكان قبلها تابعاً لبوشهر ، فقد تخلت الأخيرة عن هذه المهمة تنفيذ المقترحات المقيم البريطاني فأولي الذي اقترح ربط الشارقة بالبحرين عن طريق المحطة الجوية التي شيدت في الشارقة ، فقد رأى فأولي أن الوكيل السياسي في البحرين يمكنه أن يصل إلى الشارقة جواً بسهولة ولهذا وجه منذ عام ١٩٣٢ وكيل الشارقة بشكل شبه رسمي ليقدم تقاريره إلى البحرين[٣٢].

ظلت الأمور على حالها ، ولم تتمكن بريطانيا من تعيين ضابط سياسي بريطاني في الساحل العماني إلا في تشرين ثاني ١٩٣٩ ، حين وضعت في الشارقة ضابطاً سياسياً ، يبقى في المنطقة شتاء أو يتركها صيفاً ، وأصبح هذا الضابط تابعاً للمقيم في البحرين[٣٣].

الخاتمة :

ترك الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي ولاسيما على الساحل العربي ، آثاراً اجتماعية واقتصادية ، حددت نشاط السكان فزادت من فقرهم وتعاستهم . حيث اعتمد المستعمر على فئة من التجار ، أثرت في حساب بؤس الناس وفقرهم ، فظهر التباين الاجتماعي ، فقد دق البريطانيون آسفين في البناء الاجتماعي القبلي في الخليج ، مستغلين المنازعات بين القبائل ، وأحياناً حتى داخل القبيلة الواحدة ، بهدف بسط السيطرة والنفوذ ، بعد أن طبقوا سياستهم المعروفة في كل مكان (فرق وأحكم) .

كان من الطبيعي أن تؤدي السياسة البريطانية إلى تزايد الصراعات المحلية بين الإمارات نفسها وبينها وبين جيرانها استنفذت قوة القبائل ، فأصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات الأجنبية إلا في حالات قليلة ، ولاسيما بعد القضاء على قوة القواسم البحرية ، ففرض المقيم البريطاني ضرائب وغرامات على الحكام الذين يخالفون التعهدات التي قطعوها للحكومة البريطانية، واستخدم القوة في تنفيذ ذلك ، ولم يسمح بأي نشاط بحري معادي للوجود البريطاني في المنطقة .

والأكثر من ذلك ، فأن احتكار بريطانيا للتجارة في المنطقة ، كان قد أضر إلى حد كبير بالتجار العرب ، ودفع عدد منهم إلى الوقوف ضد بريطانيا ، وقد حصل هذا في مناسبات عديدة ، عبر فيها العرب عن استيائهم من السياسة البريطانية . فقد وقف الشيخ قاسم بن محمد بن ثاني حاكم الدوحة ، ضد الرعايا البريطانيين الذين اضروا بالمصالح التجارية لسكان إمارته وبتجارته الشخصية. فقد طرد جميع التجار الهنود من إمارته ، فأثار ذلك حفيظة حكومة الهند التي ضربت قلعة الشيخ بالمدافع من سفنهم البحرية.

وثقت بريطانيا علاقاتها مع شيوخ الساحل العماني ، وسيلة لتحقيق أهداف سياستها في المنطقة حيثما اقتضت الضرورة ذلك ، ووقفت إلى جانب بعض الشيوخ ضد أبناء جلدتهم حتى وأن كانوا من بيت واحد . وفي أحيان أخرى ، كانت تقف متفرجة لتشهد في النهاية نتائج الصراعات الأسرية التي كانت غالباً ما تنتهي في صالح سياستها في المنطقة .

وقام الوكيل الوطني الذي عينته بريطانيا بدور مهم في تنفيذ السياسة البريطانية في المنطقة ، وأدى مهمات كثيرة كان من الممكن أن تترك آثاراً سلبية كبيرة على السياسة البريطانية في الساحل ، لو أن بريطانيا هي التي أدتها بشكل مباشر ، الأمر الذي سيثير السكان المحليين أكثر . ومع أن الوكيل الوطني معروف بتبعيته المطلقة لبريطانيا ، فأن وجوده على الساحل ، كان مدعاة لرضا السكان عن بريطانيا ، في نفس الوقت الذي كانت فيه بريطانيا غير راغبة في الاحتكاك المباشر مع السكان ، ما دامت مصالحها قائمة من دون أي أضرار.

الهوامش :

١. دولة الأمارات العربية المتحدة : دراسة مسحية شاملة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٢-٤٣ .

٢. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي – دراسة وثائقية، الرياض ، ١٩٨١، ص٢٢٢ وما بعدها.

٣. جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥ ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٢٨٢ .

٤. إبراهيم خليل أحمد : بدايات التحدي الاجتماعي والفكر الأجنبي في أقطار الخليج العربي ، وقائع ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي ، مسقط ، ١٩٨٥ ، ص٣١٤ .

٥. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية ، ص٢٢٥ .

٦. المصدر نفسه : ص٢٨٨-٢٨٩ .

٧. قتل عام ١٩٢٣ ، وربما يكون للشيخ حمد بن إبراهيم ، الذي قفز إلى الحكم بعده ، يد في ذلك ، حسب مذكرة الوكيل الوطني في الشارقة والتي بعث بها إلى المقيم البريطاني في الخليج .

٨. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية ، ص٢٩٠ .

٩. دولة الإمارات العربية المتحدة : ص٥٤-٥٥ .

١٠. جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، ص٢٩١-٢٩٢ .

١١. المصدر نفسه : ص٣١٣ .

١٢. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بريطانيا وإمارات الساحل العماني ، دراسة في العلاقات التعاقدية ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص٤٥١-٤٦٠ .

١٣. المصدر نفسه : ص٣٧٨-٣٧٩ .

١٤. قدري قلمحي : الخليج العربي ، بيروت ، ١٩٦٥، ص٥١٧ .

١٥. جمال زكريا قاسم : المصدر السابق ، ص٤٢ .

١٦. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بريطانيا وإمارات الساحل ، ص٣٧٢-٣٧٥.

١٧. المصدر نفسه : ص٣٨٤-٣٨٥ .

١٨. المصدر نفسه : ص٣٨٦ .

١٩. المصدر نفسه : ص٣٧٦-٣٨٦ .

٢٠. عبد الملك التميمي : الاستعمار الثقافي الغربي في منطقتنا الخليج العربي، الندوة العلمية الثالثة ، مركز دراسات الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٧٩، صص١١ .

٢١. كانت بريطانيا تدير شؤون الخليج العربي عن طريق المقيم السياسي في بوشهر ولما زادت مصالحها ، عينت وكلاء تابعين للمقيم في مناطق مختلفة من الخليج العربي ومنها الإمارات ، وكان المقيم قد تمتع بسلطات عسكرية وقضائية وإدارية وثقافية واسعة ، ولاسيما إدارة العلاقات الخارجية التي تربط المنطقة بالعالم الخارجي .

٢٢. إبراهيم خليل أحمد : المصدر السابق ، ص٣٧٠ .

٢٣. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي . دراسة وثائقية ، الرياض ١٩٨١، ص١٤١ .

٢٤. المصدر نفسه : ص١٥٠-١٥٢ .

٢٥. إبراهيم خليل أحمد : المصدر السابق ، ص٣٩٦ .

٢٦. المصدر نفسه : ص١٤٨ .

٢٧. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بريطانيا وإمارات الساحل ، ص٣٧٢.

٢٨. جي.بي.كيلي : شبه الجزيرة العربية والخليج والمغرب ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤، ص١٠ .

٢٩. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية ، ص١٤٩.

٣٠. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بريطانيا وإمارات الساحل ، ص٣٢٧-٣٢٨.

٣١. المصدر نفسه : ص٣٧٣-٣٧٤ .

٣٢. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية ، ص١٥٤.

٣٣. المصدر نفسه : ص١٥٣ .